

ادارة الإيثمان وأثرها في توجيه سياسات

## الإقراض الحكومي

دكتور ناجي منسي

كلية التجارة - جامعة المنصورة

مقدمة :

تشتمل على عرض موجز للموضوعات التالية :

(١) المشكلة محل البحث .

(٢) الهدف من البحث وأهميته .

(٣) فروض البحث .

(٤) حدود البحث .

(٥) منهج البحث .

## المشكلة محل البحث :

فليسمح لي الغارىء ان استخدم اسلوبا -  
 قد لا يكون مقبولا لعرض مشكلة هذا البحث -  
 وليسمح لي أن أدع العناوين الثلاثة التالية  
 لكي تقوم - نيابة عنى - بلفت النظر لتلك  
 المشكلة :

(1) ان نسبة القروض الى الودائع فى البنوك  
 المصرية القومية ١٧٤٪ (1) أى أن معدل  
 توظيف الودائع معدل منخفض جدا .

(2) انه فى سبع سنوات فقط ( من عام ١٩٧٥ الى  
 عام ١٩٨٢ ) ارتفعت قروض مصر الخارجية  
 من ٢ مليار دولارا الى ١٨٩ مليار  
 دولار. (٢)

(1) البنك المركزى المصرى ، التطورات الائتمانية  
 والمصرفية خلال عامى ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، والنسبة  
 المحسوبة من الجدولين ١٨ ، ٣٤ بمعرفة الباحث.

(2) د. رمزى زكى ، ازمة مصر الاقتصادية ، مسـ  
 استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة  
 القادمة ، مطبوعات مكتبة مديولى ، الطبعة  
 الاولى ، يونيو ١٩٨٣ ، ص ١٢٦ .

(٣) لو قسمت ١٨٩ مليار دولار على ٤٥ مليون  
 فرد ( عدد السكان فى مصر ) لوجدنا ان كل  
 فرد فى مصر مدين للخارج بـ ٤٢٥ دولار رغم  
 ان متوسط دخل الفرد فى مصر ٤٢١ دولار، أى  
 ان الفرد فى مصر اذا دفع كل دخله السنوى  
 سدادا لدينه لبقى عليه ٤ دولار. (1)

وهكذا وجدت مصر نفسها ابتداء من النصف الثانى  
 من الستينيات فى منطقة حصار شديد لتنميتها ، بعد  
 ان انفجرت اخيرا مشكلة ديونها الخارجية . والموقف  
 الحرج الذى اصبح تواجهه ، اصبح يتمثل فى عدم امكان  
 الموازنة بين الاستمرار فى الوفاء بالتزامات ديونها  
 الخارجية ، وبين الاستمرار فى تمويل الواردات الضرورية  
 للاستهلاك والانتاج والاستثمار، وكانت النتائج المترتبة  
 على ذلك وخيمة للغاية منها :

(1) أدى تزايد اعباء الديون الخارجية ( الاقساط +  
 الفوائد) الى استنزاف الاحتياطيات النقدية  
 الدولية بعد ان اضطرت الحكومة الى اللجوء  
 اليها لسداد هذه الاعباء .

(1) د. ناجى محمد فوزى خشة ، قراءات فى الا  
 العامة ، مكتبة الجلاء الحديثة ، سنة  
 صفحة ٣٦ .

(٦) مع استفحال مشكلة الديون الخارجية ، وما جاء في ركابها من تعثر في السداد ، في الوقت الذي تزايدت الحاجة فيه للاقتراض ، فان الثقة الدولية في مصر قد اهتزت في اسواق الاقتراض الخارجى ، ومن ثم اصبح الدائنون يتشددون في شروط الاقتراض من حيث سعر الفائدة ، وفترة السماح ، ومدة القروض ، والضمانات اللازمة للسداد . ومن هنا ارتفعت تكلفة الاقتراض الخارجى . (١)

وان احتمال وصول مصر الى حد العجز عن السداد قد عرضها للضغوط الخارجية وبالذات ضغوط صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، ومحاولة السعى الى اعادة جدولة بعض الديون وتحملها في سبيل ذلك اعباء جديدة تتمثل في الفوائد المدفوعة عن تأخير السداد ، مع ما يرافق ذلك من الامتثال لما يطلب الدائنون والهيئات الدولية من سياسات واجراءات في السياسة الاقتصادية الداخلية للدول المدينة .

ويبقى ان نشير الى نقطة هامة وخطيرة ، تتعلق بالاشترى التراكمى الذى تحدته اعباء خدمة الديون الخارجية على استمرار العجز بميزان المدفوعات . فبعد وصول

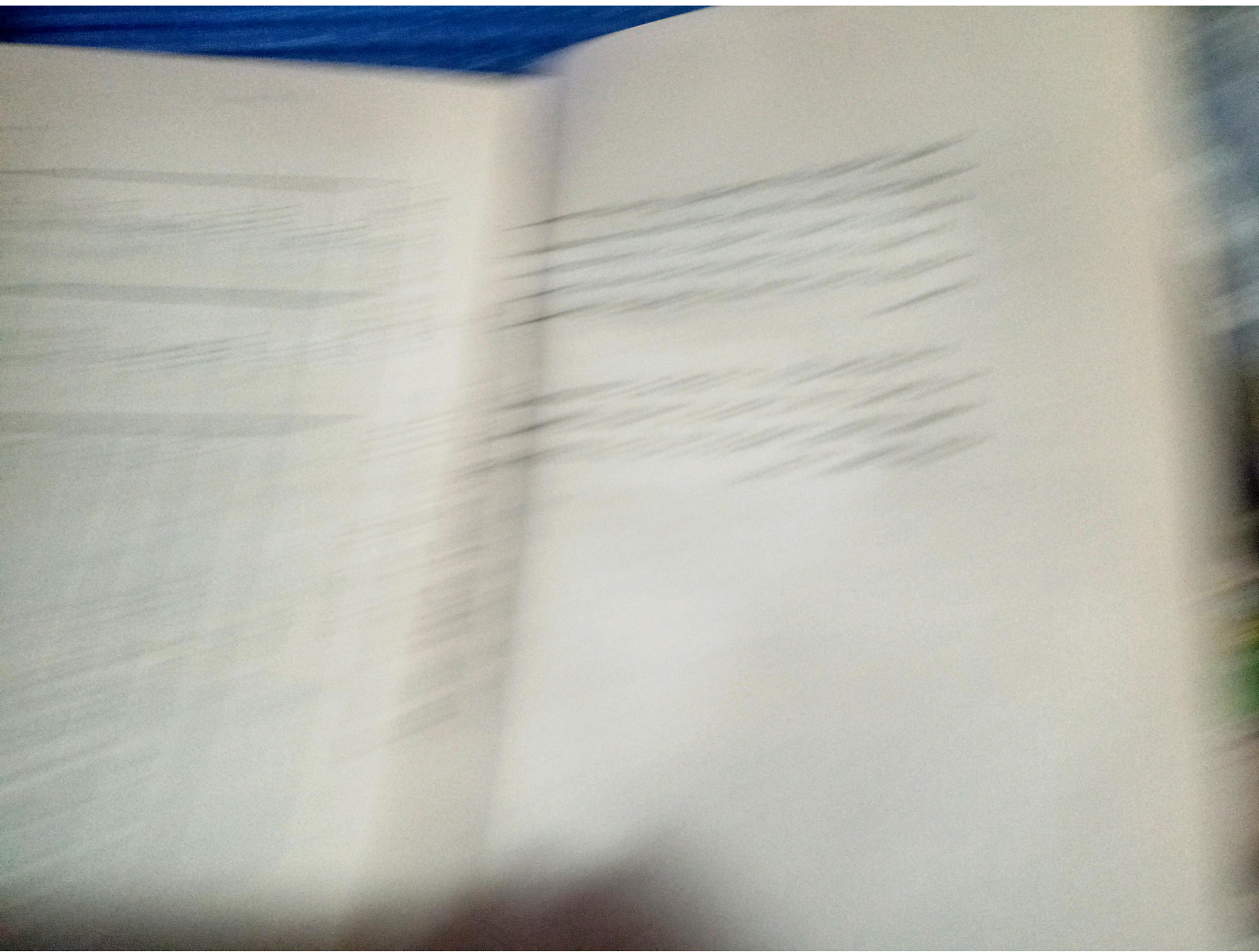
(١) بتصرف من د. رمزي زكي ، أزمة مصر الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٠ .

لما كانت قدرة مصر على الاستيراد تتحدد اساسا ، عبر المدى الطويل ، بمدى حميلة صادراتها ، فان ارتفاع معدل خدمة الديون الخارجى ( كنسبة مئوية الى اجمالى حميلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة ) قد ادى الى اضعاف قدرتها على الاستيراد . وقد اضطرت الى الضغط على الواردات الى ادنى الحدود الممكنة ، مع ما استتبعه ذلك من آثار انكماشية وضغوط داخلية .

(٣) ان اضعاف القدرة على الاستيراد ، الناجم عن تزايد الديون الخارجية ، قد اثر تأثيرا بليغا على تنفيذ برامج الاستثمار والانتاج والتوظيف ، نظرا لارتباط كل هذه البرامج بحدود دنيا من الاستيراد .

(٤) ولما كانت مبالغ خدمة الدين تشكل ، في حقيقة الامر ، موارد اقتصادية محلية فان تزايد هذه المبالغ قد ادى الى اضعاف قدرة مصر على تكوين المدخرات وعمليات التراكم .

(٥) ومع التزايد الذى حدث في اعباء خدمة الديون ، فان الانتقال الصافى للموارد الاجنبية ( اى القروض والاستثمارات الاجنبية الجديدة مطروحا منها مبالغ خدمة الديون ) التى تتلقاها من العالم الخارجى اصبح يتدهور سنة بعد الأخرى .



وأسئلة كثيرة هنا تطرح نفسها:

- هل يستطيع البنك المركزي ، باستخدام اسلحته في ادارة الائتمان توجيهه كماونوعا السيولة الوجهة التي تساعد في حل هذه المشكلة ؟
- هل يمكن ان يكون التحويل الداخلى بما تمتلكه البنوك الوطنية من سيولة ، بديلا مناسباً لتمويل اوجه الصرف التي تمول املا بقروض خارجية ؟
- هل يمكن ادارة عمليات الاقتراض الحكومى بحيث يحدث توازنا بين الاقتراض الحكومى الداخلى والاخر الخارجى ؟

وليسمح لى القارىء فى النهاية ان اذكر ليه ان العناوين الثلاثة التى طرحتها فى بداية هذا البحث ، وهذه الاسئلة الثلاثة التى اشرت اليها مؤخرا ، تلقى الضوء بجلاء على مشكلة هذا البحث .

ثانيا : الهدف من البحث :

يهدف هذا البحث الى قياس فعالية ادارة الائتمان فى مصر، تلك التى يقوم بها البنك المركزى المصرى ووضوح التوصيات المناسبة لزيادة هذه الفعالية

ويصح ان البنك كان قد قرر ان جملة المطلوب تدبيره من العملات الاجنبية التى تلزم لسد عجز الحساب الجارى ، بميزان المدفوعات ودفع اقساط الديون الخارجية حوالى ٣١٩٠ مليون دولار فى عام ١٩٨٠ وحوالى ٣٨٧٠ مليون دولار فى عام ١٩٨١ وتمتص مبالغ الاقساط المدفوعة للديون المتوسطة وطويلة الاجل . فخلا عن تسديد الالتزامات تجاه صندوق النقد الدولى ما نسبته ٣٠٪ فى عام ١٩٨٠ وما نسبته ٢٩٪ فى عام ١٩٨١ من جملة المطلوب تدبيره من عملات اجنبية . وخطورة الامر تتمثل هنا فى الدوامه المغلقة التى اصحنا ندور فيها فى مجال الديون الخارجية . فالاقتراض اصبح يزيد عن عجز ميزان المدفوعات ، اصبح بدوره يتطلب مزيدا من الاقتراض .

كل ذلك يلقى الضوء على الحرب ما يمكن ان يهادف اقتصاد قومى من مشاكل .

فعلى حين نجد ان البنوك الوطنية تعاني من ازمة الافراط من السيولة ، ومعدلات التوظيف المنخفضة ، وعلى حين تتكدس فى خزائنها الاسرار المسائلة ، فان نفس هذا الاقتصاد القومى فى نفس هذه الدولة ، ترتفع فيه الى هذه الصورة القروض الخارجية .

على الجوانب التي يرى انها يمثل ناحية الادارة بشكل اوضح من ميلها ناحية الاقتصاد ، واذا ما رأى الباحث ضرورة لكي يتعمق في عرض او تحليل جانب اقتصادي ، فان الباحث يستبنيح القارئ عذرا في انه سوف يعتمد اعتمادا كلييا على الدراسات الاقتصادية ، حتى يتسنى عرض الموضوع بشكل متكامل .

ومن ناحية اخرى ، فان الباحث سوف يتعمق بالعرض والتحليل لادارة الائتمان في مصر في الفترة من عام ١٩٧٢ حتى ١٩٨١ ، حيث يرى ان هذه الفترة قد شهدت تطورات اقتصادية خطيرة ، بلورت الدور الهام لادارة الائتمان تلك التي يقوم بها البنك المركزي المعمرى .

#### خامسا : منهج البحث :

سوف يقوم الباحث بقياس فعالية البنك المركزي في ادارة الائتمان وتوجيهه مستخدما الاساس القياسي في التقييم ، وسوف يعد لذلك برنامجا خاصا للتشغيل على الحاسب الالى . ومن ثم سوف يحلل النتائج التي سوف يحصل عليها من تشغيل هذا البرنامج ، ومن خلال هذا التحليل سوف يضع توصياته لحل مشكلة البحث .

وذلك تمهيدا لتوجيه الائتمان في مصر نحو الوجهات التي يمول نشاطاتها الاقتراض من الخارج ، وبالتالي يكون الاقتراض من الداخل فرمة موازية للحد من الاقتراض من الخارج . وبهذا يمكن ان تحل مشكلة البحث ، ومن هنا تأتي اهميته .

#### ثالثا : فروض البحث :

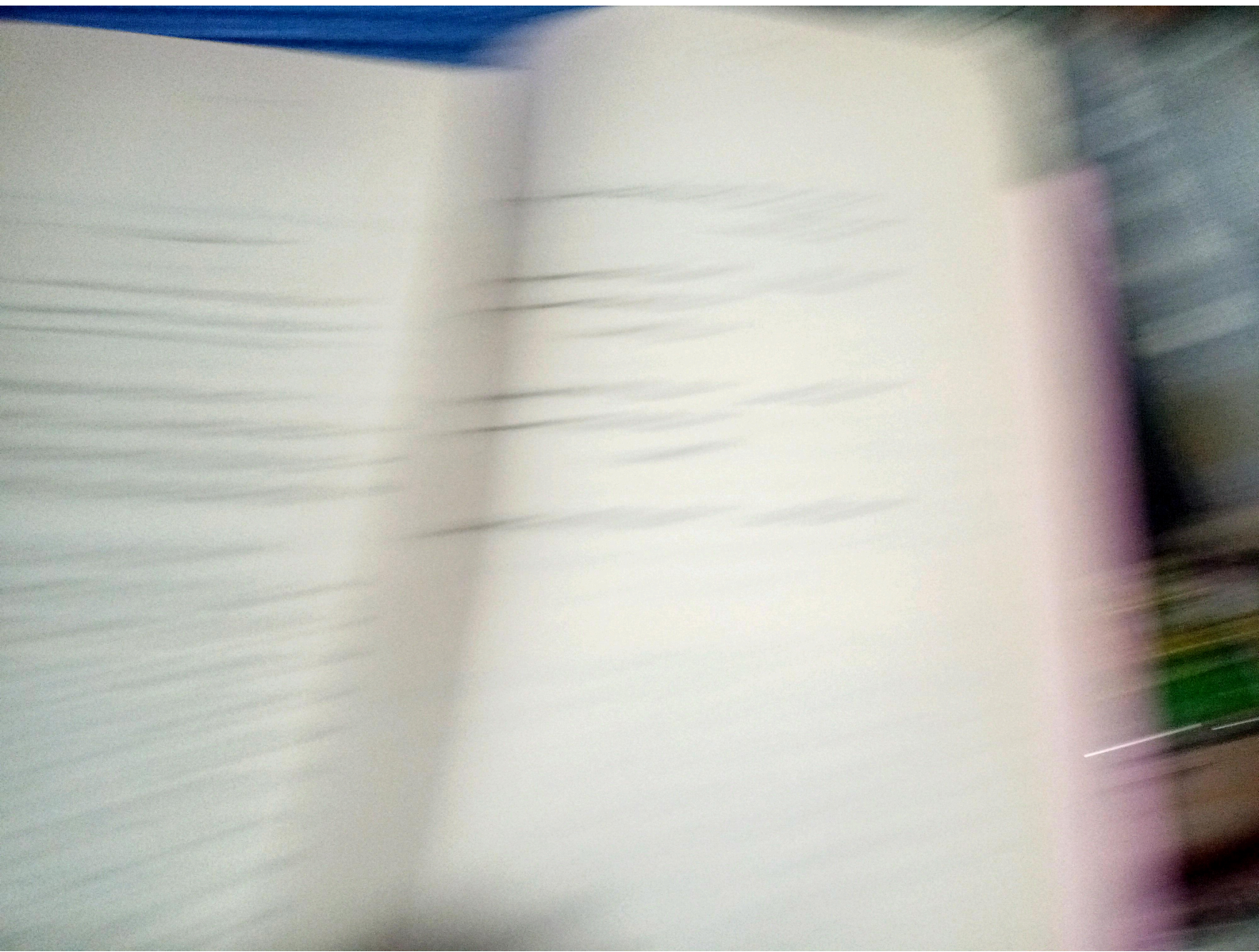
يفخ الباحث الفرضين التاليين ويعتقد ان اخضاعهما للاختبار العلمي قد يوصله الى تحقيق اهداف البحث :

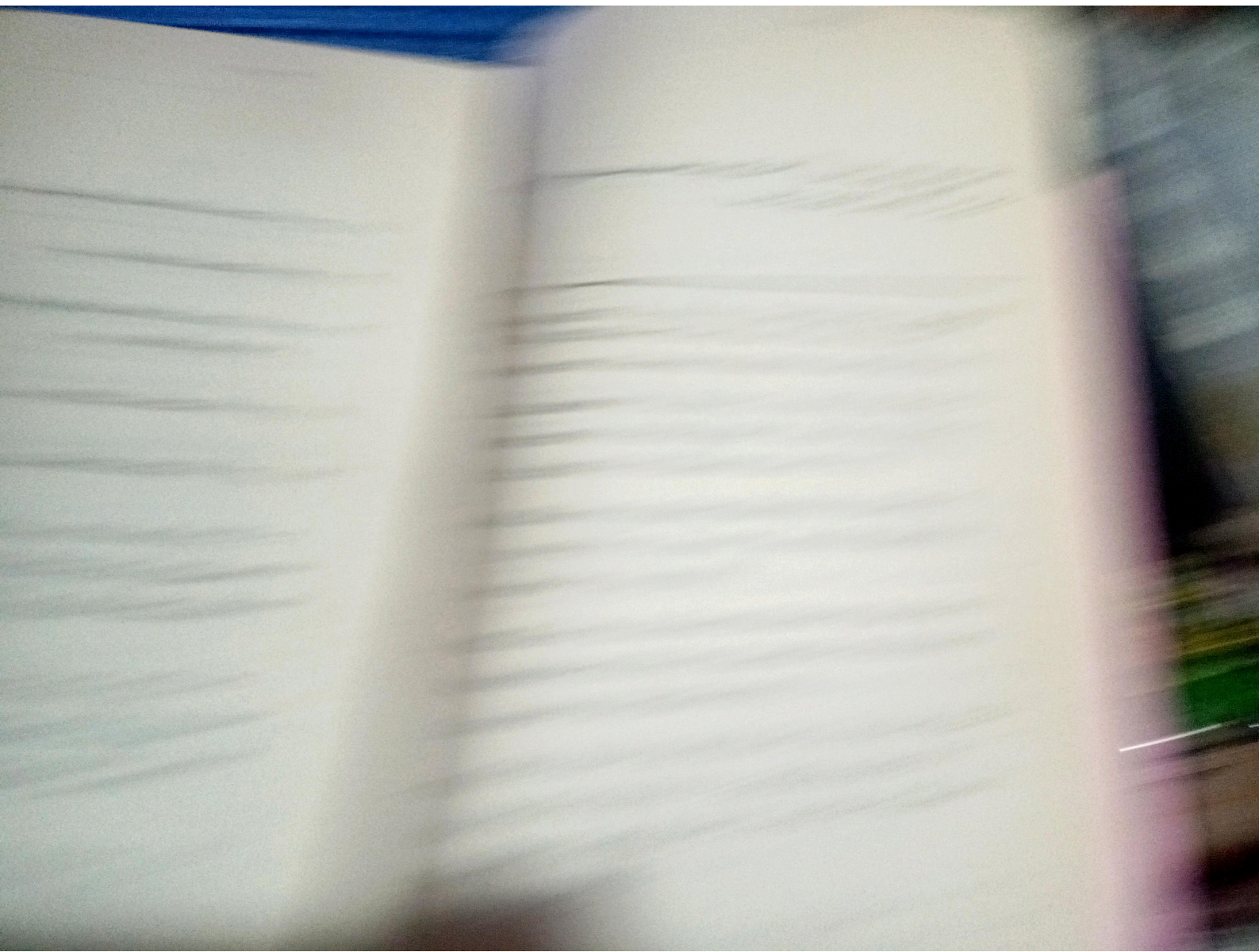
(١) ان جهود البنك المركزي غير فعالة في استخدام سلحته التي يمكنه استخدامها في توجيه الائتمان كما ونوعا .

(٢) ان اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي يمكن ان يكون بديلا في بعض الاحوال عن اقتراضها من الخارج .

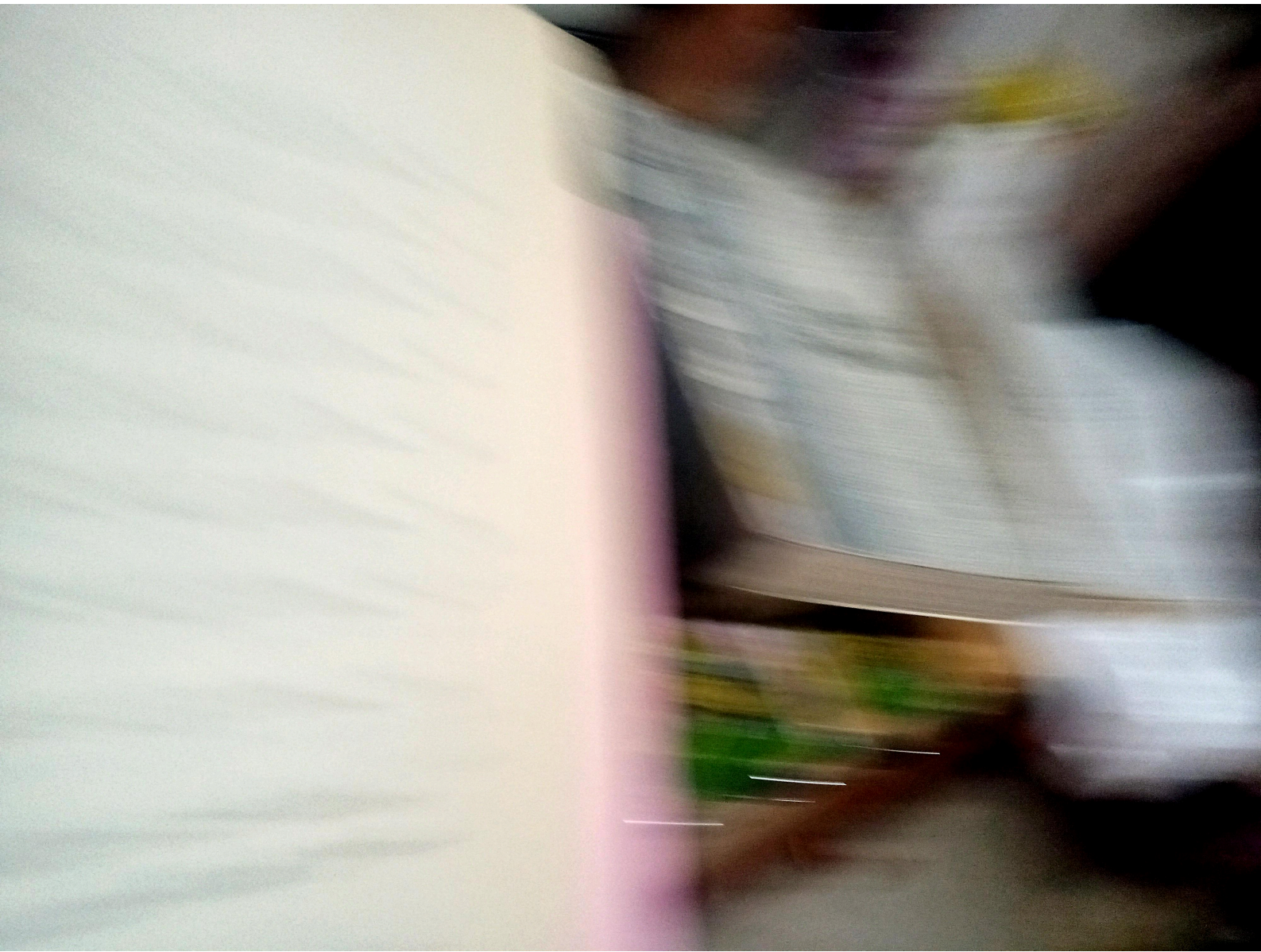
#### حدود البحث :

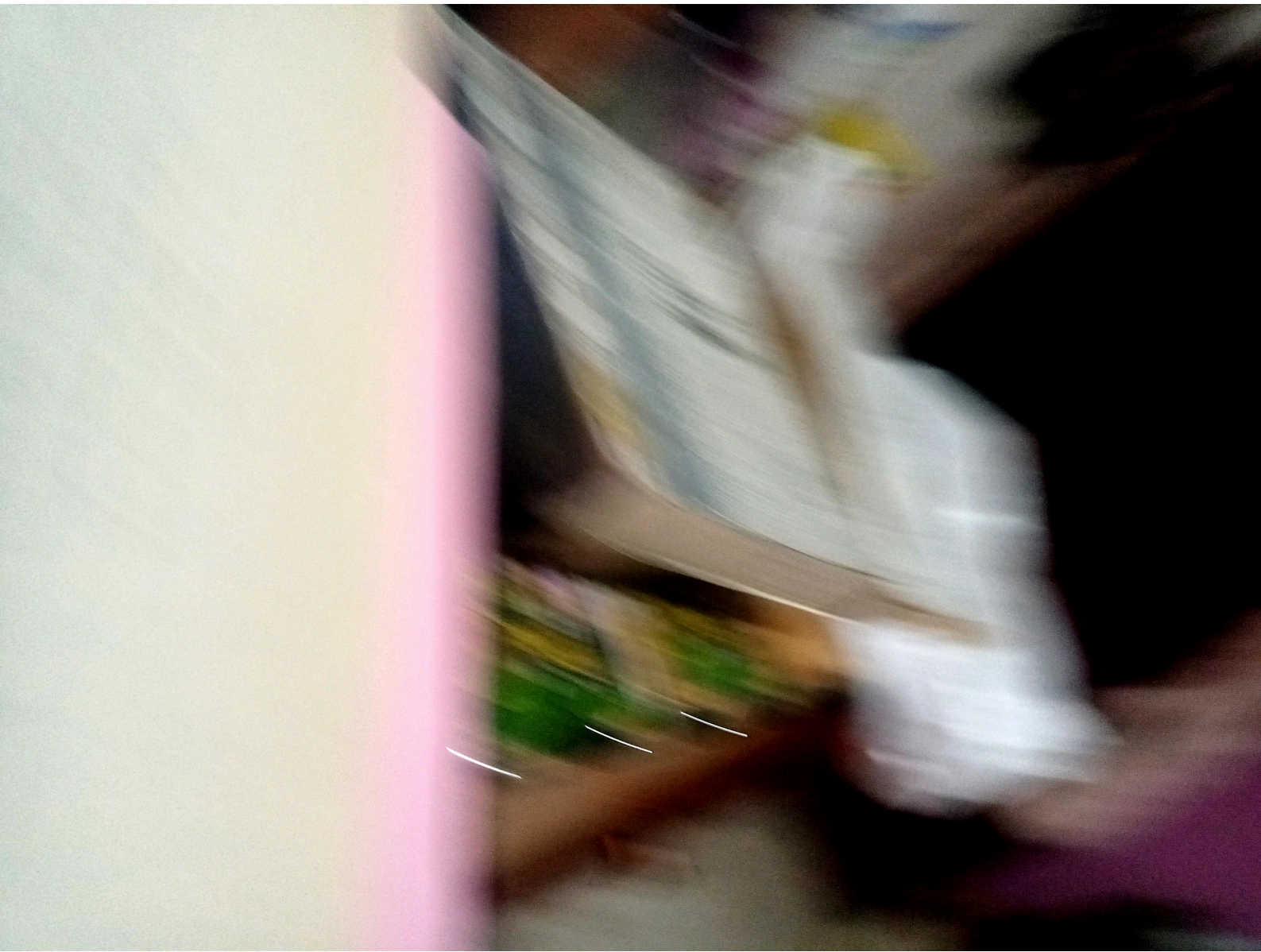
يدرك الباحث ان بحثه كما انه شديد الارتباط بالادارة ، فهو ايضا شديد الارتباط بالاقتصاد ، ولذلك فان الباحث سوف يقتصر في العرض والتحليل

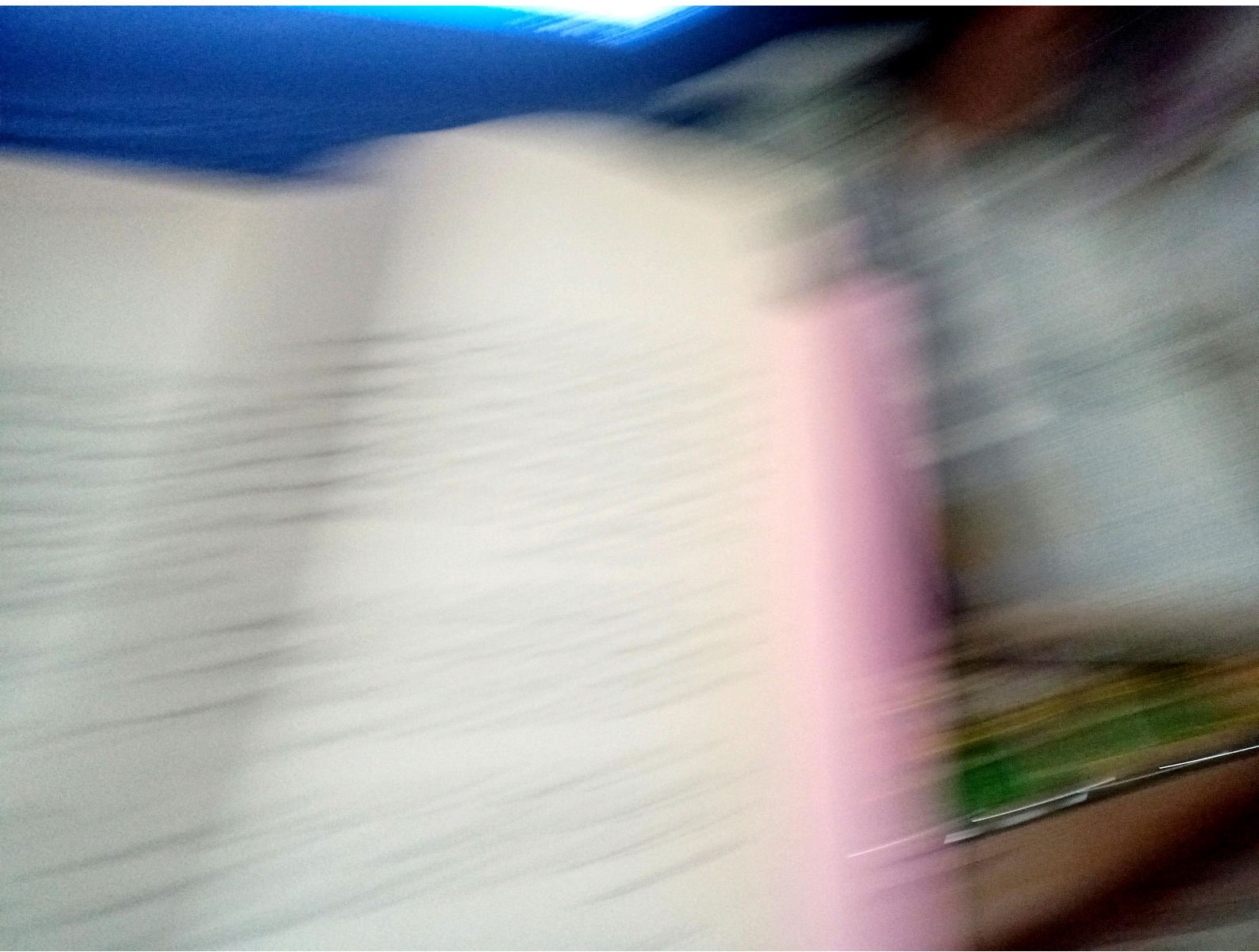












أو أن يأتى الزمن في اعتباره كمتغير مستقل آخر .

وقد اعتبر الباحث الزمن متغيراً مستقلاً واعتمد لبياناته الأرقام من ١ إلى ١٠ على الترتيب من سنة ١٩٧٢ حتى سنة ١٩٨١ وبالتالي لقد ظهر لديه المتغير المستقل السادس وهو الزمن ويرمز له بالرمز  $t$  .

وعلى ذلك فإن قياس الفعلية الذي سوف يقوم به الباحث سينتج على معادلات الانحدار المتعددة لكل نوع من أنواع الائتمان والتي سوف تظهر تأثير كل من المتغيرات المستقلة السابقة على هذا النوع من الائتمان .

وان عظم هذه المتغيرات تعتبر من الملحة البنائية الحركية في التأثير على حجم الائتمان وتوجيهه كمتغير ونوعاً ، فسيكون نجاح البنك الحركية في إدارة الائتمان نظاماً - من وجهة نظر الباحث - بمقدار التأثير السلبي احدثه الملحة - وهي المتغيرات المستقلة - في كسب نوع من أنواع الائتمان .

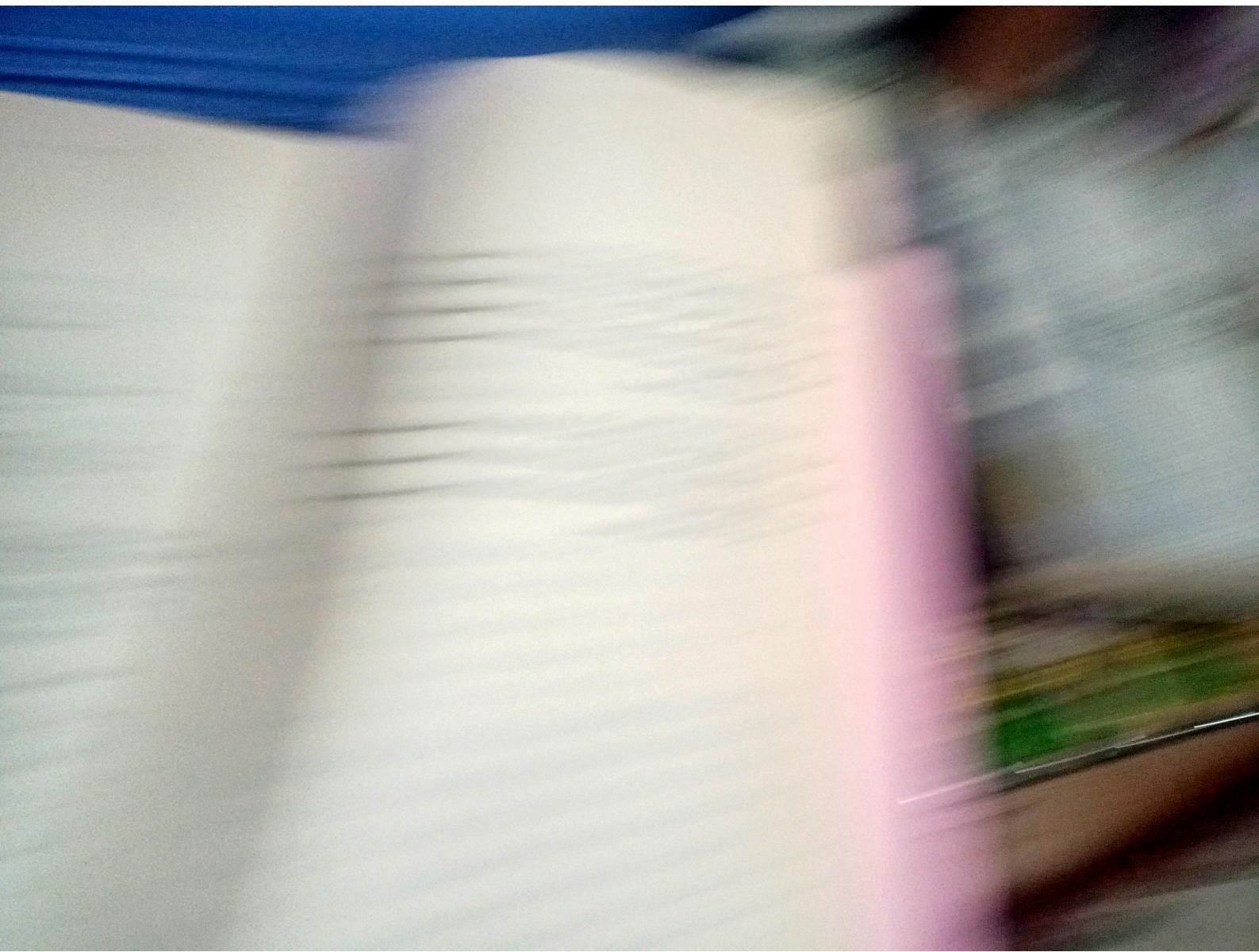
ومولان يكون هذا القياس منعباً فقط على مقصد التأثير ولكنه سيكون أيضاً بنويته المتغير المستقل الذي أثر - أكثر من غيره - على كل نوع من أنواع الائتمان .

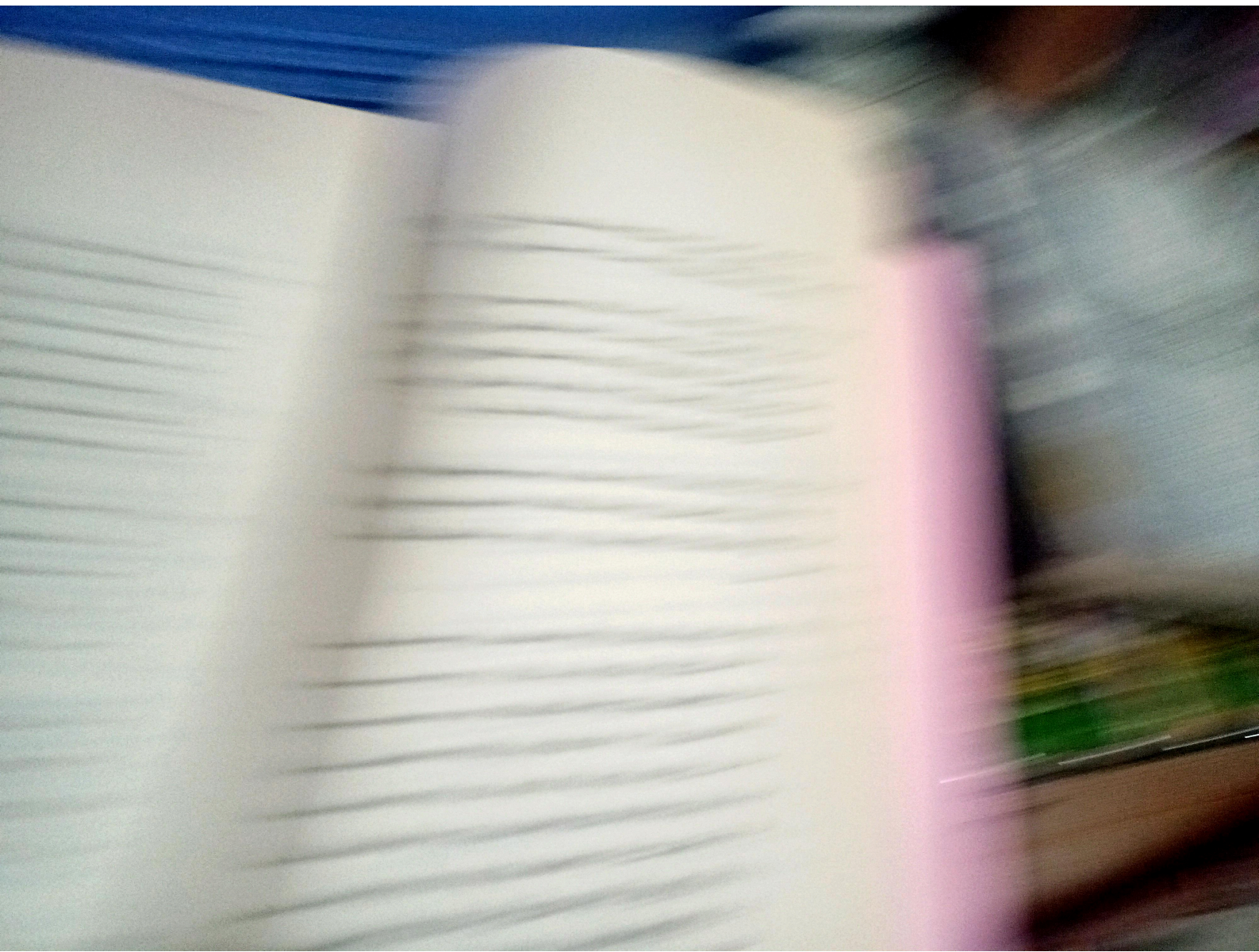
وبناءً على ذلك سوف يضع الباحث الخريطة الضالعية لعرض نتائج القياس :

أولاً : سوف يذكر الباحث معادلة الانحدار المتعدد التي استخرجها بواسطة الحاسب الآلي لكل نوع من أنواع الائتمان والتي تظهر تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع الذي يمكن تسميته كل مرة نوعاً معيناً من أنواع الائتمان .

ثانياً : سوف يحلل الباحث هذه المعادلة ويظهر بتفصيل من ارتباط بين المتغير التابع حدثاً في سياق من أنواع الائتمان والتغير الذي حدث في كسب من المتغيرات المستقلة في فترة التقييم .

ثالثاً : سوف يظهر الباحث معادلة التباين والتغاير الخاصة بكل نوع من أنواع الائتمان حيث ستظهر معادلة التباين على التباين القديم والجديماً - القيم الخاصة بالمتغيرات المستقلة - ويحدد متعلق معادلة التقدير العر في التقدير السابق حدث في المتغير نتيجة التغير في المتغير المستقل فقط - بالمرتبة المتغير التابع حدث في المتغير التابع فقط .





( ٢٩ )  
٢) ان نسبة الاحتياطي ونسبة المتاح من وسائل الدفع وشبه النقود ، الودائع الحكومية + الودائع الأخرى قد جاءت معاملاتها جميعا سالبة وهذا يعني ان التناسب كان عكسيا بينها وبين حجم الائتمان الكلي .

وهذا امر يسير مع الواقع ومع المنطق وبالتالي فإنه يمكن القول ان الجهاز المصرفي استخدم تلك المتغيرات - اسلحته - استخداما رشيدا فجاء تأثيرها سليما على حجم الائتمان الكلي .

هذا بينما جاءت ثوابت المتغير بين المستقلين ( عدد السكان ، نسبة السيولة موجبة ، مما يدل على ان تأثيرها كان طرديا على حجم الائتمان الكلي .

وهنا تبدو الصورة غريبة الى حد كبير فبينما ترتفع نسبة السيولة يتوقع ان ينخفض الحجم الكلي للائتمان - وفي الناحية الأخرى يتوقع ارتفاع الحجم الكلي للائتمان اذا انخفضت نسبة السيولة - لكن الذي حدث هو العكس تماما حيث ارتفع حجم الائتمان في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة السيولة .

ويحلل الباحث ذلك بالارتفاع المتزايد في مستوى الاسعار في فترات زمنية قصيرة الامم

الذي كان يدفع المستثمرين للحصول على مزيد من الائتمان بأي سعر للفائدة - حيث قد يكون كبيرا - وذلك لانهم يعتقدون - وهذا اعتقاد صحيح - ان الارتفاع النسبي في مستوى الاسعار سوف يمكنهم من تعويض خسارتهم في الحصول على الاموال بسعر فائدة مرتفع .

وكان المقروض لكي يستفيد من الجواز المصرفي هذا السلاح استخداما مؤثرا ان نحدد نسبة السيولة التي يطلبها البنك المركزي باختلاف نوعية وشكل الودائع حتى لاتحدث في البنوك التجارية حالة سيولة مغلقة .

( ٣ ) كانت اكثر المتغيرات المستقلة تشتتا هو شبه النقود + الودائع الحكومية + الودائع الأخرى بينما كان اقلها تشتتا هو عدد السكان .

وهذه نتيجة تشير الى ظاهرة صحية ، وذلك لاختلاف طبيعة الودائع الحكومية وسلوكها عن طبيعة الودائع الأخرى ، وهذا ينعكس انعكاسا اساسيا على التغيرات في هذا المتغير وهو كمية التغير في المتغير التابع التي يمكن ارجاعها للتغير الحادث في المتغير المستقل .

الائتمان الممنوح للحكومة على النحو التالي :

حجم الائتمان الممنوح للحكومة =

- ٢٧٧٦٩١٧ - ٢٦١٢٦ س ١ + ١٩٩٩ س ٢ - ٢٤٤٢

- ٥٥٥ س ٤ - ١٠٤٢٨٢ س ٥ - ٩ س ٧٤٠ ر ٦

وذلك بمعامل تحديد قدره ٩٠

ويلاحظ من العرض السابق لمعادلة الانحدار المتعدد ومعامل التحديد ومصفوفة التباين والتغاير ما يلي :

(١) ان معامل التحديد جاء كبيرا فهو قريب من الواحد الصحيح وهذا يعنى ان التغير الذى حدث فى المتغير التابع وهو هنا حجم الائتمان الممنوح للحكومة يمكن بفترة ثقة كبيرة ان يفسر عن طريق المتغير الذى حدث فى المتغيرات المستقلة المذكورة .

(٢) ان ثابت المعادلة جاء سالبا وبرقم كبير بالمقارنة مع معاملات المتغيرات المستقلة الاخرى الواردة فى المعادلة وهذا يعنى ان التغيرات الدورية والموسمية قد جاءت فى بيانات السلسلة الزمنية المختارة قليلة الى حد كبير بل تكاد تكون معدومة ، مما يستدل منه ان الحكومة تطلب

فبملاحظة مصفوفة التباين والتغاير لحجم الائتمان الكلى نجد ان اكبر القيم تغايرا هي قيمة المتغير الرابع مع نفسه ايضا - حيث يشير ذلك الى ان اكبر قدر من المتغير الذى حدث فى المتغير التابع يمكن ارجاعه بصورة ( شبه مؤكدة ) الى التغير الذى حدث فى المتغير المستقل الرابع وهو شبه النقود والودائع الحكومية والودائع الاخرى .

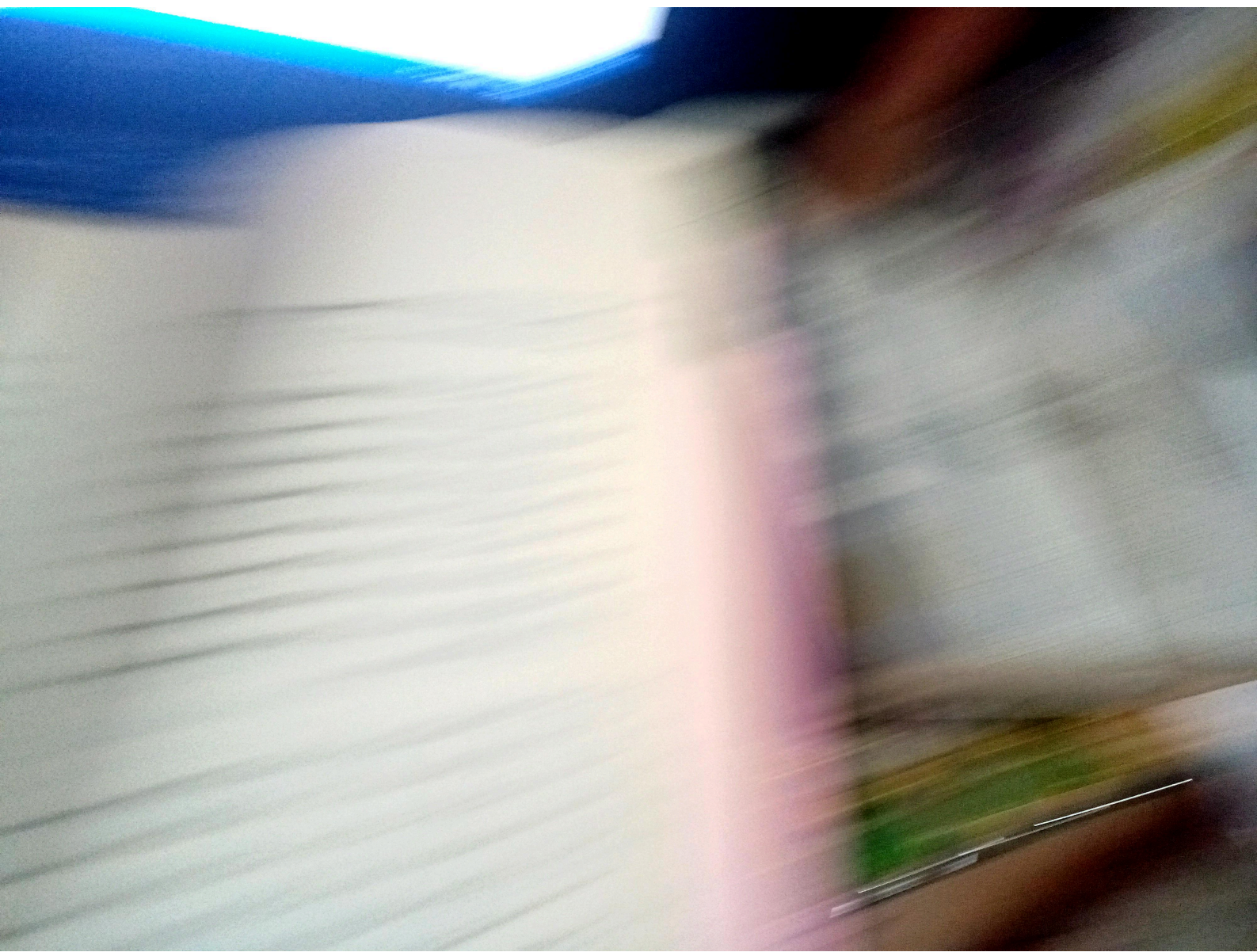
(٤) بملاحظة السطر الاخير من مصفوفة التباين والتغاير للمتغير التابع الاول ، وهو حجم الائتمان الكلى ( اجمالى القروض والاوراق التجارية المضمومة والمطلوبات من الحكومة ) نجد ان المتغير التابع يتركز اساسا عند المتغير المستقل الثالث هو وسائل الدفع .

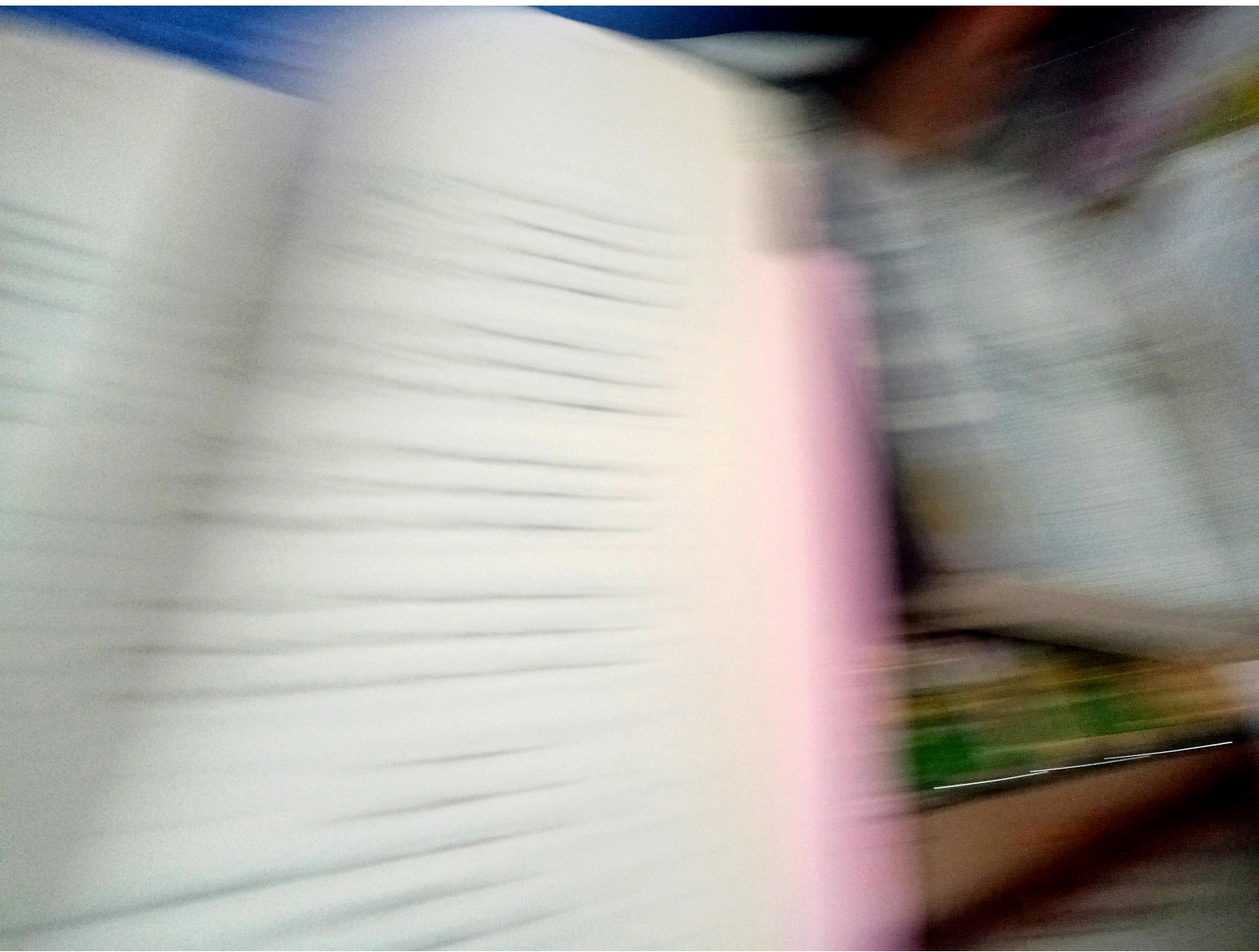
وهذا يشير الى اهمية وسائل الدفع فى تفسير التغير الذى حدث فى الحجم الكلى للائتمان .

قياس فعالية البنك المركزى فى الرقابة على الائتمان الممنوح للحكومة :

كانت معادلة الانحدار المتعدد التى اظهرت تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، حجم







وسائل الدفع ، شبه النقود ، الودائع الحكومية ، الودائع  
الآخري ، عدد السكان ، الزمن ) والتي رمز لها بالرموز  
( س ١ ، س ٢ ، س ٣ ، س ٤ ، س ٥ ، س ٦ على الترتيب )  
على المتغير التابع وهو حجم الائتمان الممنوح على شكل  
قروض وسلفيات على النحو التالي :

حجم الائتمان الممنوح على شكل قروض وسلفيات =

$$- ١٩٨٩ + ٢٠٥ س ١ - ٤١٦ س ٢ + ٠١ س ٣ + ٠٦ س ٤ + ٥٦ س ٥ + ٢٦ س ٦$$

وذلك بمعامل تحديد قدره ٩٩ر

وحيث ان اجمالي القروض والسلفيات يمكن تقسيمه  
الى مكوناته وهي :

- (١) القروض على شكل اوراق تجارية مضمومة .
- (٢) القروض بضمان قطن .
- (٣) القروض بضمان محاصيل زراعية اخرى .
- (٤) القروض بضمان اوراق مالية .

وانه لكي يستخدم الجهاز المصرفي المعرف  
هذا المتغير المستقل استخداما مؤشرا في  
الباحث يعتقد انه ينبغي عليه ان يبحث  
نسبة سيولة مختلفة باختلاف نوعية وشكل الودائع  
هذا من جهة ، ومن جهة اخرى عمل نوع م  
التوازن بين الائتمان الممنوح للحكوم  
وودائع الحكومة .

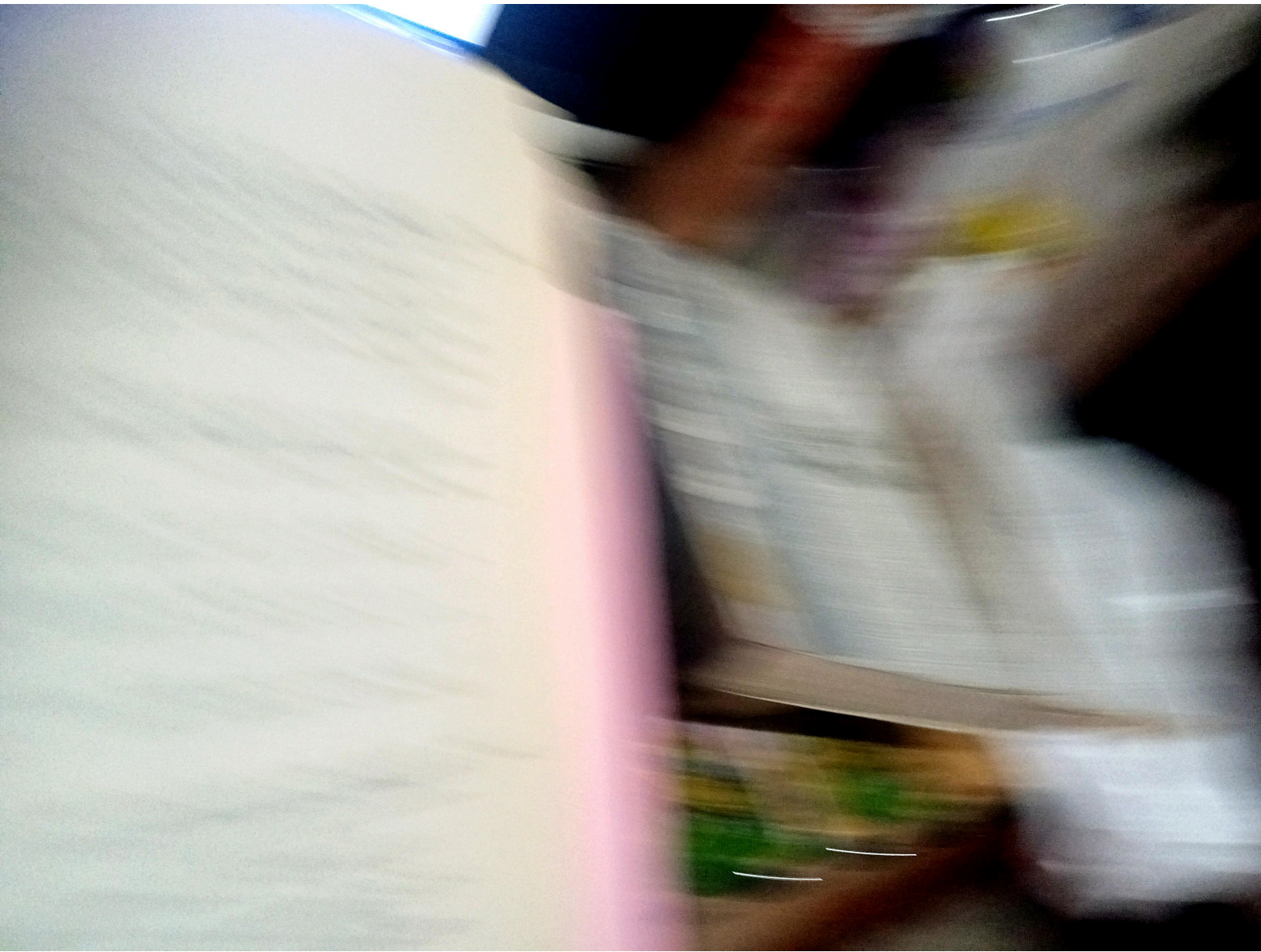
(٢)

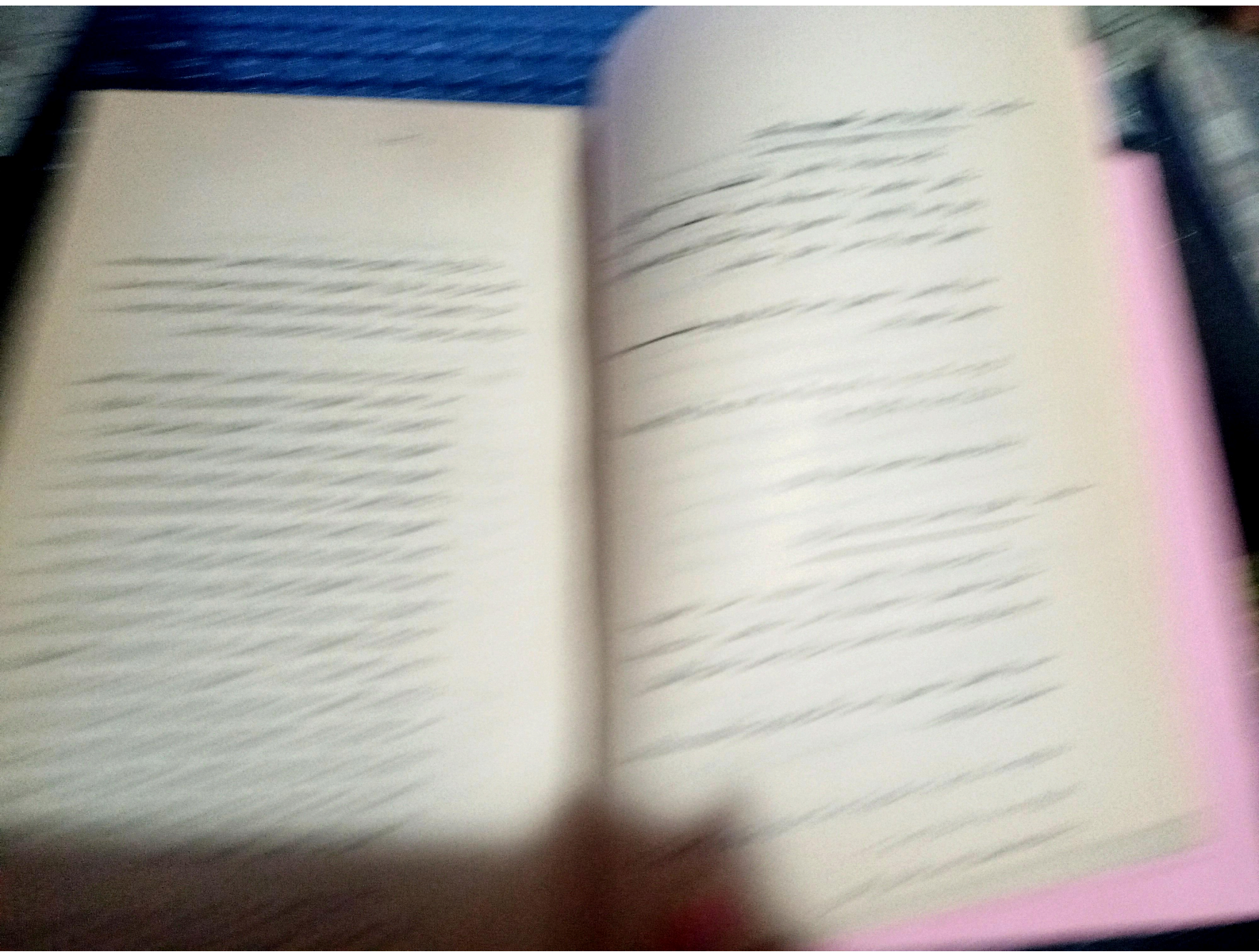
بملاحظة السطر الاخير من مصفوفة التباين  
والتغاير للمتغير التابع والثاني وهو الائتمان  
الممنوح للحكومة ، نجد ان المتغير التابع  
يتركز اساسا عند المتغير المستقل الثاني  
وهو وسائل الدفع ، وهذا يشير اولا الى صح  
الاستنتاج الاول ، وهو ان الحكومة تحصل على  
الجزء الاكبر من الموارد الائتمانية المتاحة  
للجهاز المصرفي المصري - ومن ناحية اخرى فان  
ذلك يشير الى اهمية وسائل الدفع في تفسير  
التغير الذي حدث في حجم الائتمان الممنوح  
للحكومة .

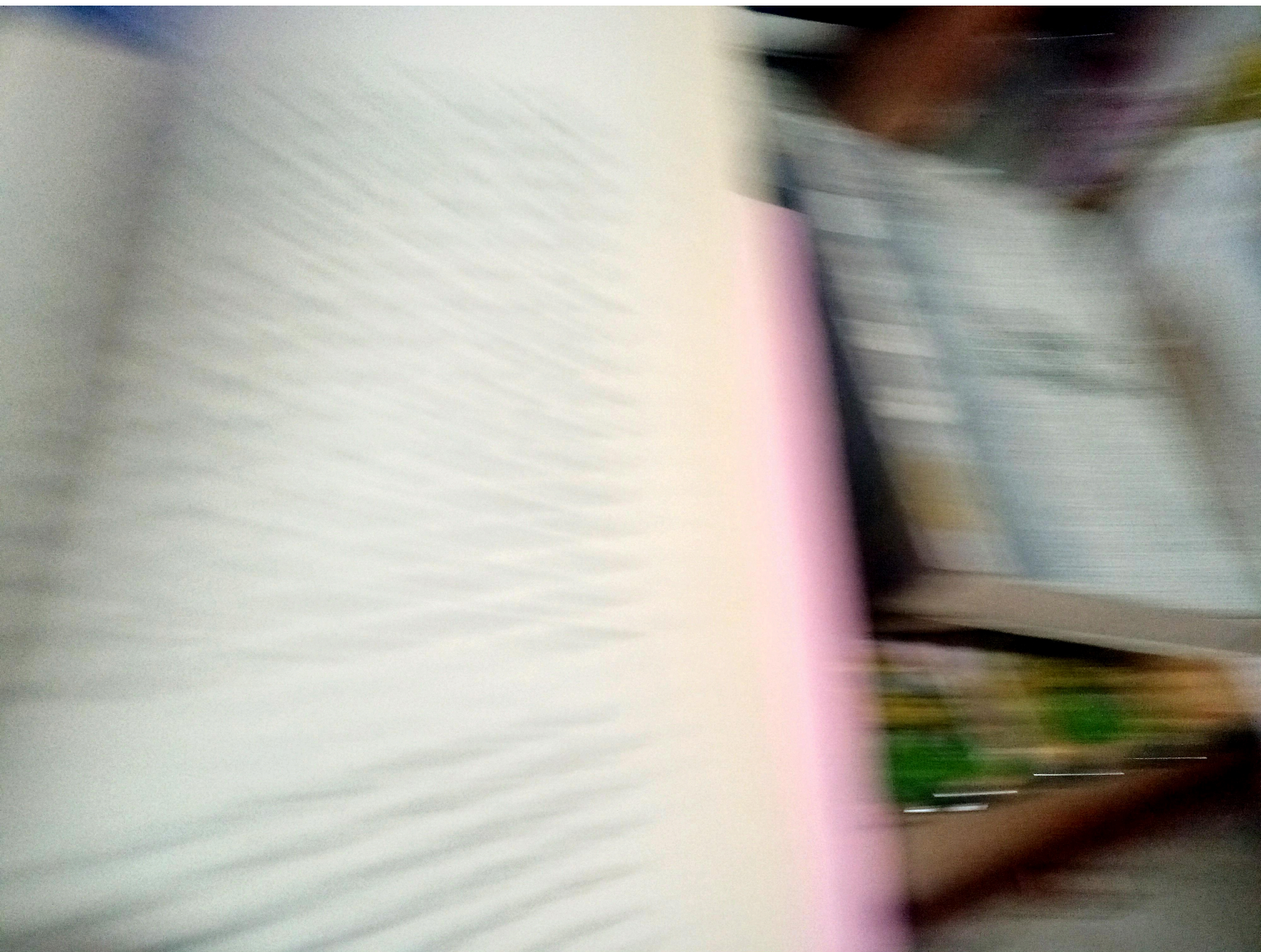
قياس فعالية البنك المركزي في الرقابة على الائتمان  
الممنوح على شكل قروض وسلفيات :

كانت معادلة الانحدار المتعدد التي اف  
المتغيرات المستقلة ( نسبة الاحتياطي ، نسبة  
تأثير  
رلة









(٣) لاحظ الباحث ان معامل نسبة الاحتياطي سالباً في كل انواع الائتمان الممنوح على شكل قروض وسلفيات ، باستثناء القروض مقابل تنازلات وهذا يعنى ان ظهور معامل نسبة الاحتياطي موجبا في معادلة الانحدار الخاصة باجمالى حجم الائتمان الممنوح على شكل قروض وسلفيات انما يرجع لتأثير القروض مقابل تنازلات بالاضافة الى القروض بضمانات عينية اخرى والقروض بضمانات شخصية والقروض بدون ضمان ، وهى التى لم يستطع الباحث ان يكون لها معادلة انحدار نظراً لعدم استطاعة الباحث الحصول على البيانات الكاملة الخاصة بها ، وترتيباً على ذلك نستطيع ان نقول بأهمية احكام الرقابة على مثل هذه الانواع من القروض حيث ان تأثيرها جاء مخالفاً لما ينبغى ان

(٤) لاحظ الباحث ان معامل نسبة السيولة جاء سالباً في معادلات الانحدار الخاصة باجمالى القروض والسلفيات والاوراق التجارية المخضومة والقروض مقابل تنازلات بينهما جاءت موجبة فى باقى انواع القروض والسلفيات ( كانت اكبر القيم الموجبة هى معامل معادلة القروض بضمان محاصيل زراعية اخرى بينما كانت اقلها هى معادلة القروض

(٢) بالنظر الى معادلة الانحدار الخاصة باجمالى الائتمان الممنوح على شكل قروض وسلفيات نجد ان جميع معاملات المتغيرات المستقلة موجبة باستثناء نسبة السيولة التى جاءت سالبة " كانت اكثر المعاملات فيها موجبة هى معامل عدد السكان ، بينما كان اقلها معامل وسائل الدفع .

وهذا يعنى ان التأثير جاء طردياً لكل المتغيرات المستقلة باستثناء نسبة السيولة التى جاء تأثيرها عكسياً على حجم الائتمان على شكل قروض وسلفيات .

ويمثل ذلك ظاهرة محية باستثناء نسبة الاحتياطي التى كان المفروض ان يأتى تأثيرها عكسياً هى الاخرى ، حيث يتوقع ان ينخفض حجم الائتمان اذا زادت نسبة الاحتياطي . ولكن الذى حدث - كما رأينا - ان حجم الائتمان الممنوح على شكل قروض وسلفيات قد ازداد بينما ازدادت نسبة الاحتياطي وهذا يعنى ان المتغير المستقل ( نسبة الاحتياطي ) لم تؤثر على الاطلاق فى حجم الائتمان .

ويعتقد الباحث ان هذا يرجع بالتبعية الى موقف الحكومة من الائتمان والذى سبب ان استعرضه فى المحث السابق .



بضمان قطن وكانت اكبر القيم السالبة هي معامل معادلة اجمالي القروض والسلفيات بينما كانت اقل القيم السالبة هي معامل معادلة القروض على شكل اوراق تجارية مضمومة .

وهذا يعني ان نسبة السيولة كمتغير الائتمان هو الاخر في التأثير على حجم معاملاته موجبة في معظم معادلات الانحدار.

فعلى حين يتوقع ان ينخفض حجم الائتمان نتيجة الارتفاع في نسبة السيولة نجد ان الذي حدث هو العكس ، ويرجع الباحث هذا الى حالة السيولة غير الطبيعية التي تتواجد في الجهاز المصرفي حاليا الامر الذي يجعله يقبل اي نسبة سيولة .

واستنبعا لتحليلنا لهذه الملاحظة نستطيع ان نقول بان القروض بضمان محاصيل زراعية على وجه الخصوص لم تتأثر بنسبة السيولة حيث جاء معامل نسبة السيولة لها اكثر المعاملات قيمة موجبة وهذا يؤكد الاستنتاج السابق والخاص بان تلك القروض لم تتأثر ايضا بالموسمية ولا بالدورية .

وذلك لان القروض بضمان المحاصيل الزراعية الاخرى لم تلق الاهتمام الذي تلقاه مثلا القروض بضمان القطن .

هذا بينما كانت اقرب انواع القروض تأثيرا بنسبة السيولة هي القروض على شكل اوراق تجارية مضمومة ، وهذا يعني ان الجهاز المصرفي وضع الاوراق التجارية المضمومة على وجه الخصوص موضع الشك وهذه الحقيقة ظاهرة محية .

(٥) لاحظ الباحث ان معامل وسائل الدفع جاء موجبا بالنسبة الى حجم الائتمان الاجمالي الممنوح على شكل قروض وسلفيات وهذا يدل على ان حجم الائتمان الاجمالي الممنوح على شكل قروض وسلفيات قد اثرت فيها وسائل الدفع تأثيرا طرديا بمعنى ان هذا الحجم قد ازداد لزيادة وسائل الدفع . الا ان هذه الزيادة كانت زيادة طفيفة ، اذ ان المعامل لوسائل الدفع في معادلة الانحدار المتعدد لاجمالي الائتمان الممنوح على شكل قروض وسلفيات كان اقل معاملات المتغيرات المستقلة قيمة موجبة (٠.٢) .

وجد ان نفس هذه القروض قد جاء تأشير وسائل الدفع عليها تأثيراً طردياً .

ويفسر الباحث ذلك بأن القروض بضمان كمبيالات لم تكن مدروسة جيداً بمعنى ان تلك الكمبيالات كانت كمبيالات صورية ، لم تؤثر في الحركة التجارية وحركة التبادل ولذلك فان تأشير وسائل الدفع عليها جاء طردياً بمعنى ان قيمتها قد زادت بزيادة وسائل الدفع .

ويعتبر ذلك نقطة تقيير ينبغي على الجهاز المصرفي تداركها ، وذلك بتنفيذ تلك الكمبيالات الممنوحة كضمان والتأكد من انها كمبيالات نتيجة لاعمال تجارية حقيقية وليست وهمية ، ولا شك ان زيادة وسائل الدفع في هذه المرحلة كان وراءها ظاهرة خطيرة يمكن تسميتها بظاهرة "دولارية المعاملات" . اذ اصبح الدولار الأمريكي له صفة القبول العام في المعاملات واصبح يؤدي وظائف النقود الاساسية على نطاق واسع جنباً الى جنب مع الجنيه المصري . فقد غدا الدولار وحيدة مقبولة للحساب وكذلك اداة للوفاء بالدين ولتسوية المعاملات بين الافراد والوحدات العاملة في الاقتصاد القومي . والاهم من كل ذلك ان الدولار الأمريكي اصبح مطلوباً في السوق المصري باعتباره "مخزناً جيداً للقيمة" اي للحفاظ على قيمة النقود في

الا ان الباحث قد لاحظ ان الانواع المختلفة للقروض والسلفيات لم تسر في نفس هذا الخط ، حيث جاء معامل وسائل الدفع للقروض على شكل اوراق تجارية مخمومة سالبا ( - ٠.٢ ) وايضا جاء معامل وسائل الدفع للقروض بضمان قطن سالبا ايضاً ( - ٠.٦ ) كذلك معامل وسائل الدفع للقروض بضمان بضائع اخرى ( - ٠.١١ )

وهذا ما يشير الى ان هذه الأنواع من القروض لم تستجب للارتفاع الذي حدث بوسائل الدفع بالزيادة ، ولكن المشاهد ان تلك الأنواع قد انخفضت قيمتها بالقياس الى وسائل الدفع وذه في الحقيقة تعتبر مشاهدة محية الى حد كبير .

الا ان الامر قد اختلف بالنظر الى الائتمان الممنوح على شكل قروض وسلفيات بضمان اوراق مالية حيث جاء معامل وسائل الدفع لمعادلة الانحدار المتعدد الخاصة بها موجبا ( + ٠.٤ ) كذلك القروض بضمان كمبيالات ( + ٠.٧ ) والقروض مقابل تنازلات ( + ٠.٢ ) وهناك قد تدور العسرة غريبة ، لانه بينما انكسرت الى حد كبير القروض بضمان الاوراق المالية والكمبيالات

يرتفع حجم الاحتياجات التمويلية لهذا الغرض بشكل منتظم لمواكبة التضخم ولتغطية الخسائر والمخاطر الناجمة عن عمليات مكافحة التهريب وضبط السلع المهربة .

(٣) الطلب على الدولار لأغراض المضاربة على "فروق أسعار الفائدة" بين الودائع الدولارية والودائع المقومة بالعملة المحلية . إذ أن ارتفاع الهامش بين أسعار الفائدة السائدة في " سوق الدولار الأوربي " دفعت بالعديد من المدخرين ( صفارهم وكبارهم على السواء ) إلى تحويل مدخراتهم المحلية إلى ودائع دولارية للاستفادة من فروق أسعار الفائدة . وبالتالي تزايد الطلب على الدولار في السوق المحلية لهذه الأغراض .

(٤) الطلب على الدولار لأغراض احلال الدولار محل الجنيه المصري ضمن الارصدة النقدية التي يحتفظ بها القطاع العائلي وقطاع الأعمال الخاص بدافع الاحتياط ضد مخاطر التضخم . فمع تزايد الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري ، وبالتالي التدهور المستمر للقوة الشرائية للنقود المحلية ، يزداد الطلب على النقود الدولارية وذلك

مواجهة تأكلها المطرد بفعل التضخم .

وإذا ما تأملنا بعض الشيء في السواخت والودائع التي تحرك الطلب على الدولار داخل الاقتصاد المصري خلال السنوات الاخيرة ، يمكن لنا ان نوجز عناصر ومصادر الطلب على الدولار فيما يلي :

(١) الطلب على الدولار بدافع المعاملات الاعتيادية لتمويل الواردات وفق نظام " الاستيراد بدون تحويل عملة " وكذلك نفقات السفر والسياحة والعلاج في الخارج . ويدخل ضمن هذه الدائرة ايضا الطلب المتزايد على الدولار لتمويل مشتريات سلع معمرة معروضة للبيع بالدولار في السوق المحلية ، وحيث ينتج عن تسوية المدفوعات بالدولار اولوية في الحجز والاستلام مما يسمح بالحصول على نوع من " الخصم الضمني " من قيم السلعة مقومة بالعملة المحلية .

(٢) الطلب على الدولار بدافع تمويل صفقات غير مشروعة مثل عمليات تهريب السلع إلى داخل البلاد ، ويدخل ضمن ذلك التمويل الجزئي لصفقات المخدرات والتي يجري تهريبها باسئطام إلى داخل البلاد . وحيث

ورغم تزايد المعروض من الدولارات في السوق السودانية ، فان معدلات نمو الطلب على النقود الدلارية ظلت تفوق باستمرار معدلات النمو في المعروض من النقود الدلارية . ونتج عن ذلك ان ارتفع سعر الدولار في هذه السوق بالنسبة للجنيه المصري من ٨٦ قرشا للدولار الواحد في ابريل سنة ١٩٨١ الى ١١٥ قرشا للدولار الواحد في ابريل سنة ١٩٨٢ مما يعنى تخفيض فعلى لقيمة الجنيه المصري في مواجهة الدولار بنسبة ٢٥ ٪ في غضون عام واحد .

ويمكن الحكم على اهمية النقود الدلارية كجزء من مجمل عرض النقود في الاقتصاد المصري من خلال تتبع بعض المؤشرات المتعلقة بنمو الودائع الدلارية ووسائل الدفع المناسبة خلال السنوات السبعينات من الجدول التالي :

كنوع من الاحتياط ضد مخاطر التضخم والتدهور المستمر للقوة الشرائية للجنيه المصري . بالنسبة للدولار الامريكى .

وقد ترتب على كل هذه العوامل مجتمعة ان اصبح عرض النقود في الاقتصاد المصري هو عرض مركب من عملتين هما : الجنيه المصري + الدولار الامريكى وبالتالى لم تعد السلطات النقدية قادرة على التحكم المركزى في كمية النقود وحجم وسائل الدفع فى الاقتصاد المصري . وفى ضوء كل هذا أخذت الامم المتحدة تترفع مطالبة " باعادة السيادة النقدية للجنيه المصري على ارضه " ولحسن ادارة دفة الامم الاقتصادية فى البلاد .

هذا وقد استحوذ نظام " الاستيراد بدون تحويل عملة " بصفة خاصة على نحو ٦٠ ٪ من اجمالى التحويلات المسجلة للمصريين العاملين فى الخارج خلال الثلاث سنوات الاخيرة . كذلك تتم التغطية المستمرة لهذه السوق من خلال مدفوعات السياح الاجانب والشركات الاجنبية والتي تتم بالدولار نظير اداء الخدمات وتسوية المعاملات فى ظل ما اباحه القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم التعامل بالنقد الاجنبى .

١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥
٣٣٤٥	٩٠٠٠	٧٠٠٠	٤١٣٨	١٨٧	
٧٤٠٠	٤٣٠٠	٨٩٠٠	٤١٣٠	١٠٠	
١١٧٦٧	١١٣٢٤	٩٠٠٠	٧٨٦٢	٢١١٩	٢٥٠١

ابتداعات الافراد بالدولار لدى البنوك التجارية  
ابتداعات الافراد بالدولار لدى بنوك الاستثمار  
والاقتصاد  
بنكنوت اجنبى وارد بعملة مصريين وتم التداول  
عنها للجهاز المصرفي

المصدر: د. محمود عبد القليل ، تنازلات في المسألة الاقتصادية المصرية ، ص ١١٨ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٥

وينفخ من البيان السابق ان حجم الودائع  
الدولارية المسجلة لدى البنوك التجارية ولدى  
بنوك الاستثمار والاعمال بلغ نحو نصف مليار جنيه  
مصرى عام ١٩٨٠ ، مما يوشى بلا شك على عرض  
النقد بالمعنى الواسع فى الاقتصاد الوطنى  
دون ان تكون كافة مكونات المعروض من هذه  
النقد تحت رقابة وسيطرة السلطات النقدية  
والمحلية .

كذلك يمكن اخذ حجم البنكنوت الاجنبى الوارد  
بمحية المصريين العاملين بالخارج ، والذي تم  
التنازل عنه للجهاز المصرفى ، كمؤشر لتطور  
حجم البنكنوت الاجنبى القادم بمحية المصريين  
العاملين بالخارج والذي لم يتم التنازل عنه  
للجهاز المصرفى ، وهو لا يقل عن ثلاثة اضعاف  
المبالغ التى يتم التنازل عنها . مما يوشى  
على كمية وسائل الدفع بالمعنى العام . وتجدر  
الاشارة هنا الى ان النوعيات الراهنة لاستخدامات  
اموال البنوك الاجنبية المشتركة تجعلها بمعزل  
عن اولويات السياسة الاقتصادية المحلية وعن  
احتياجات التنمية .

اذ ان كثرة البنوك التى صرح لها بمزاولة  
عمليات النقد الاجنبى ، والتي يبلغ عددها حاليا  
نحو ٤٥ بنكا ، قد ادت الى تفتيت المتاحلات من  
النقد الاجنبى لدى عدد كبير من البنوك والمصارف ،

وأصبح من الصعب على البنك المركزي أن يقيّم  
بمهام الرقابة والمتابعة المنوطة به على  
موارد واستخدامات الأموال لدى تلك البنوك  
وبالنسبة لنشاط السوق السوداء في العملات الأجنبية  
فإن نسبة العملات الأجنبية التي يجري الاتجار  
فيها في السوق المحلية عن طريق الأوكاش والدكاكين  
لا تمثل - وفق بعض تقديرات رجال المال - سوى  
١٠٪ من إجمالي حجم الصفقات التي يجري التعامل  
بها في مجمع النقد الأجنبي غير الرسمي ، إذ إن  
الجانب الأعظم من صفقات تمويل الاستيراد بدون  
تحويل عملة تتم بواسطة كبار السماسرة عن طريق  
مندوبيهم بالبلدان العربية المستقبلية للعمالمة  
المصرية ، حيث تجرى عمليات المقاصة على نطاق  
واسع عن طريق شراء مدخرات المصريين في الخارج  
التي يجري توجيها مباشرة لتمويل صفقات  
" الاستيراد بدون تحويل عملة " دون المرور  
بالسوق المحلية بشكل مباشر .

وأهم ما تجدر الإشارة إليه هنا أن " السوق  
ال سوداء " للنقد الأجنبي في مصر هي سوق  
ذات تركيب احتكاري . إذ يتحكم فيها ما بين  
سبعة وعشرة أشخاص فقط يسيطرون على معظم  
عمليات هذه السوق . ولا يخرج مندوبو هؤلاء التجار  
المنتشرين وسط تجمعات المصريين في الخارج وكذا  
المبارفة من أصحاب الأوكاش والمحال التجارية

المنتشرين في جميع محافظات الجمهورية في الداخل  
عن كونهم مجرد جلابين أو وكلاء بالعمولة من خلال  
سلسلة متعاقدة من الوسطاء يعملون لحساب السبعة  
أو العشرة الكبار الذين يقعون على قمة السوق .

نخلص من كل ذلك أن السيطرة على الكتلة النقدية  
والمعروض من النقود في الاقتصاد المصري أصبحت  
عملية في منتهى المعوية منذ منتصف السبعينات  
ويرتبط بذلك أن السلطات النقدية ( وعلى رأسها  
البنك المركزي ) أخذت تفقد تدريجياً السيطرة  
على توجيه بعض أدوات السياسة النقدية التقليدية  
مثل سعر الفائدة وسعر الصرف وحجم الائتمان المحلي  
وحجم وسائل الدفع . قد أدت التطورات النقدية  
والمالية الجديدة إلى التقلص التدريجي لرقعة  
السيادة المتبقية للسلطات النقدية المحلية في  
مجال السيطرة على سلوك وقيم المتغيرات النقدية  
والمالية .

وهكذا تراجع دور البنك المركزي في الحياة  
المصرفية ليصبح مجرد مجمع للنقد الأجنبي ومصرف  
للحكومة . ولم يعد يمارس أهم الاختصاصات  
المخولة له بموجب قانون البنوك والائتمانات  
رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ . ولا نرى بديلاً في الثمانينات  
لهذه الأوضاع المقلوبة سوى تنشيط دور البنك  
المركزي في مجال الرقابة على النقد والائتمان في

ويمكن ان يعزو الباحث هذا الذي حدث الى نفس الاسباب التي سبق ان عرضها بخصوص معامل وسائل الدفع .

(٧) لاحظ الباحث ان معامل عدد السكان جاء موجبا فسي معادلة الانحدار المتعدد لحجم الائتمان الاجمالي الممنوح على شكل قروض وسلفيات . وهذا يعني ان الائتمان الممنوح على شكل قروض وسلفيات جاء تأثير المتغير المستقل ( عدد السكان ) عليه طرديا ، اي ان حجمه قد ازداد بزيادة ارقام هذا المتغير المستقل في فترة التقييم .

وهذه في الحقيقة ظاهرة طبيعية وصحية ، حيث يفترض ان يزداد حجم الائتمان بزيادة عدد السكان ، وهي ظاهرة صحية لانه يمكن بهذا الشكل ان تتوزع مخاطر منح الائتمان على عدد كبير من الافراد .

الا ان الباحث قد لاحظ ان كل انواع القروض والسلفيات قد سلكت هذا المسلك باستثناء القروض الممنوحة بضمان اوراق مالية حيث جاء معامل عدد السكان في معادلة الانحدار المتعدد الخاصة بها سالبا وهذا يعني ان مثل هذه القروض قد اوقف منحها بالرغم من زيادة عدد السكان .

(٨) كانت معاملات التحديد لجميع معادلات الانحدار المتعدد الخاصة بكل انواع القروض والتي تبيّن

الاعتماد المعرى ، واستعادة السيطرة والسياسة على حركة كافة المتغيرات النقدية والمالية في الاعتماد المعرى . اذ ان هناك حد ادنى للسيادة الاقتصادية لا يمكن التفريط فيه . اذ دونت الثمانيات .

(٦) لاحظ الباحث ان معامل شبه النقود + الودائع الحكومية + الودائع الاخرى جاء موجبا في معادلة الانحدار المتعدد لحجم الائتمان الاجمالي الممنوح على شكل قروض وسلفيات وهذا يعني ان الائتمان الممنوح على شكل قروض وسلفيات وهذا يعني ان الائتمان الممنوح على شكل قروض وسلفيات جاء تأثير شبه القرد + الودائع الحكومية + الودائع الاخرى عليه طرديا اي ان حجمه قد ازداد بزيادة ارقام هذا المتغير المستقل في فترة التقييم . وهذه في الحقيقة ظاهرة طبيعية حيث يفترض ان يزداد حجم الائتمان بزيادة شبه النقود والودائع الحكومية والودائع الاخرى .

الا انه من الملاحظ ان جميع انواع القروض الممنوحة على شكل قروض وسلفيات قد جاءت معاملات شبه النقود + الودائع الحكومية + الودائع الاخرى في معادلات الانحدار المتعدد الخاصة بها سالبة باستثناء القروض بضمان اوراق مالية والقروض بضمان كمبيالات .

كمؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني مثلا عبر طريق الجمعيات التعاونية المنتشرة في القرى وذلك مما يهدف من تأثير البنك المركزي عن طريق سلحته ( المتغيرات المستقلة المختارة ) في الرقابة عليها .

مدى نجاح المتغيرات المستقلة المختارة في تفسير التغير الذي حدث على المتغيرات التابعة - وهذا هنا انواع القروض - معاملاتها مرتفعة قيمتها ( ٩٩ ) لاجل حجم الائتمان الممنوح على شكل قروض وسلفيات ، ٨٨ للائتمان الممنوح على شكل اوراق تجارية ، ٨٥ للائتمان الممنوح على شكل قروض بضمائم زراعية ، ٩٩ للائتمان الممنوح على شكل قروض بضمائم اوراق مالية ، ٩١ للائتمان الممنوح على شكل قروض وسلفيات بضمائم بضائع اخرى ، ٩٨ للائتمان الممنوح على شكل قروض بضمائم كمبيالات ، ٨٢ للائتمان الممنوح على شكل قروض مقابل تنازلات

وهذا مما يؤكد ان الباحث قد صادق نجاحا في اختيار المتغيرات المستقلة التي تصور انها تؤثر في حجم الائتمان .

الا ان معامل التحديد الخاص بمعادلة الانحدار المتعدد للائتمان الممنوح على شكل قروض بضمائم قطن قد جاء ضعيف ار .

وهذه نقطة تعبير ، يعترف الباحث بانه لم ينجح في اختيار المتغيرات المستقلة الخاصة بهما . وان كان الباحث يمكن ان يعزى ذلك لتواجد اكثر من جهاز يشرف على مثل هذه الانواع من القروض



الاجمالية ، ولقد اختار الباحث ادارة تجميع مخاطر الائتمان بالبنك المركزى المصرى لتأدية هذا الدور ، لان تلك الادارة تتوفر لديها الامكانيات الاحصائية التى تمكنها من عمل تلك الدراسات .

تحققت صحة الفرض الثانى من فروض البحث ، وثبتت ان اقتراض الدولة من الجهاز المصرفى يمكن ان يكون بديلا عن اقتراضها من الخارج ( ويمكن تبين ذلك من استعراض معادلة الانحدار المتعدد الخاصة بالائتمان الممنوح للحكومة ) . وما جاء بعدها من تحليل .

وهنا يوصى الباحث بأن يقوم البنك المركزى بتحديد اهداف الخطة الائتمانية الاجمالية على المستوى القومى وذلك استرشاد بالمتغيرات الرئيسية فى الاقتصاد وهى الانتاج والدخل والاستثمار وحجم التوظيف والاستهلاك والصادرات والواردات بحيث يبنى ذلك التحديد على نتائج دراسات المرحلة السابقة والمتعلقة بجميع البيانات والحقائق الخاصة بالاقتصاد وتصنيفها وتحليلها . ثم ترسل اهداف الخطة الائتمانية الى المراكز الرئيسية للبنوك التجارية كذلك المؤسسات الائتمانية الاخرى المتخصصة فى مجالات معينة ، على ان تقوم تلك الجهات بارسال نصيب كل فرع من فروعها فى هذه الخطة الائتمانية اليه ويقترح الباحث ان يقوم قسم الائتمان بالادارة العامة للرقابة على البنوك التجارية بالبنك

### المبحث الثالث

#### النتائج والتوصيات المقترحة

أولا : تحققت صحة الفرض الاول من فروض البحث ، وثبت ان البنك المركزى المصرى غير فعالة فى استخدام السجلات التى يمكنه استخدامها فى توجيه الائتمان كما ونوعا (ويمكن تبين ذلك من استعراض معادلات الانحدار المتعدد السابق الاشارة اليها ) .

وهنا يوصى الباحث بأن : يقوم البنك المركزى بجمع البيانات والحقائق الخاصة بالقطاعات المختلفة للاقتصاد القومى وتصنيفها وتحليلها وذلك بهدف التعرف بعورة دقيقة على الموارد الائتمانية التى ينبغى توفيرها لدى الجهاز المصرفى والتى تمثل الانعكاس لحاجة تلك القطاعات من الائتمان ، ثم التعرف على المعاب التى تعتبر عمليات منح الائتمان من وجهة نظر تلك القطاعات

ويوصى الباحث ان تقوم ادارة تجميع مخاطر الائتمان بالبنك المركزى المصرى بتجميع تلك البيانات والحقائق الخاصة بالمجتمع والاقتصاد وتصنيفها وتحليلها والاستفادة منها فى اجراء دراسات ومفعية وتحليلها لاحتياجات قطاعات الاقتصاد من الائتمان كل على حدة حتى تكوّن تلك البيانات نواة لرسم الخطة الائتمانية

في الفترة من ١٩٧٢ - ١٩٧٧ ) سوف يزيد المشكلة  
تفاقما في المستقبل ، وينبغي البحث عن مصادر  
بديلة افضل من حيث الفائدة ومدة القرض وفترة  
السماح .

يجب ان تستهدف سياسة الاقتراض الجديدة ايضاً  
القروض الخارجية الجديدة لتمويل الاستهلاك الجارى  
بقدر الامكان ، وان تكون القروض الجديدة من ذلك  
النوع الذى لا يد وان يسهم فى خلق او توسيع  
الطاقات الانتاجية . وبهذا يضمن الاقتصاد القومى  
ان تخلق هذه القروض موارد مباشرة او غير مباشرة  
لخدمة اعبائها فى المستقبل .

عند الاتفاق على القروض الجديدة يجب ان يكون واضحاً  
ان فترة السماح يجب الا تقل عن فترة التفريخ حتى  
لا تاتى مواعيد السداد فى اوقات غير ملائمة .

يجب بذل اقصى الجهود لعلاج مشكلة الطاقة  
الانتاجية العاطلة ، وخصوصاً فى القطاعات المنتجة  
للتصدير او للسلع البديلة للواردات ، حتى يمكن  
زيادة او توفير العملات الاجنبية ، بما يرفع  
قدرتنا على سداد الديون الخارجية .

المركزى المصرى بهذا الدور حيث يتوافر لديهم  
الامكانيات والخبرات اللازمة لهذا العمل .

ثالثاً : ثبت ان معدلات توظيف الودائع فى البنوك المصرية  
تعد معدلات ضعيفة ويتبين ذلك من استعراض معادلات  
الانحدار المتعدد الخاصة بأنواع الائتمان المختلفة  
على حين تزيد معدلات الاقتراض الخارجى ( كما ذكر  
الباحث فى عرضه لمشكلة البحث ) .

وهنا يوصى الباحث بأن يقوم البنك المركزى  
باستخدام الموازين السلعية والبشرية والمالية  
كألوب مباشر لتوزيع الموارد الائتمانية بين  
الاستخدامات المختلفة والبديلة وذلك فى شكل  
متكامل لهذه الموازين يحقق التوزيع الذى يكفل  
تحقيق الاهداف الجزئية والكلية للخطة الائتمانية ،  
هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى يكفل تحقيق الصورة  
التوازنية للخطة بمعنى تساوى المقادير المتاحة  
من جميع الموارد الائتمانية مع الاستخدامات المخصصة  
والمراد تحقيقها .

رابعاً : يجب البدء فوراً فى وضع حد لنمو الديون الخارجية  
القصيرة الاجل ، المتمثلة فى تسهيلات الموردين  
والتسهيلات المصرفية ، فهى اخطر عنصر فى هيكل  
الديون الخارجية ، وان الاشراف فيها ( كما حدث

البعد

ثامنا : ضرورة توحيد ادارة الدين الخارجى ، وذلك بانشاء  
هيئة مركزية لمراقبة الديون وتتركز فيها  
كافة المعلومات المتعلقة بالديون ، ولا يجز  
التعاقد على ديون اخرى جديدة الا بالرجوع الى  
هذه الهيئة التى يجب ان تسترشد بمعايير علمية  
محددة تستهدف رفع فاعلية القروض الى اعلى درج  
ممكنة وتراعى الحد الاقصى المسموح به للمديونى  
الخارجية .

مقدم

العام  
لعملا  
العام  
هى  
حاج  
يقت  
على  
وال